ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Assi. Lect. Hassoun Abboud Muhaibas

Iraqi University/ College of Arts

Email: Hassoon.a.mhebis@aliraqia.edu.iq

Keywords:

Mandatory conscription , Financial substitution , Omar Wahbi Pasha , The Yazidis.

Article info

Article history:

Received 2.May.2025

Accepted 1.Jun.2025

Published 10.Nov.2025

The position of religious minorities on the conscription law in the Ottoman state (with Yazidis as a model)

A B S T R A C T

The Ottoman state began to seriously consider the issue of conscription, especially in light of its ongoing decline and repeated military defeats, many of which involved the Janissary corps. The chaos and disruption caused by the Janissaries within the military institution, along with the financial burden of their demands and rebellions and their resistance to reform and modernization, pushed the Ottoman authorities to follow the example of European states in various fields. One of the most significant steps was the move to implement compulsory military service in the Ottoman provinces. This aimed, firstly, to ease the state's burdens and, secondly, to establish a disciplined military institution with a unified doctrine that could consistently supply soldiers to the Ottoman army.

Responses to this policy varied from one province to another. Some sects and religious communities sought exemption by offering financial compensation instead of serving. Meanwhile, the Yazidis submitted a petition explaining that military service conflicted with their religious beliefs and rituals. A European country supported their request by expressing sympathy for their demands and actively assisting in advocating for their exemption from military service

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol61.Iss1.4438

موقف الأقليات الدينية من قانون التجنيد الإجباري في الدولة العثمانية (اليزيدية انموذجاً)

م. حسون عبود محيبس

الجامعة العراقية ـ كلية الآداب

الملخص

بدأت الدولة العثمانية تفكر جديا في مسالة التجنيد لاسيما مع سياسية التراجع والخسائر المتعددة في عدد من المعارك الذي شهدته الانكشارية والفوضى التي أسهمت في خلقها داخل المؤسسة العسكرية، فضلا عن التكاليف المالية التي شكلتها مطاليب وتمردات الانكشارية وعدم تقبلها للتطوير والتحديث في المؤسسة العسكرية العثمانية، هذا ما دفع الباب

العالي الى مواكبة الدول الاوربية في العديد من المجالات ،وابرزها الاتجاه الى تطبيق قانون التجنيد الإجباري في الولايات العثمانية للتخفيف من الاعباء اولاً ثم ايجاد مؤسسة عسكرية ذات عقيدة ثابتة ترفد الجيش العثماني بالمجندين، وتباينت الاستجابة من ولاية الى أخرى، وتذرعت عدد من الطوائف والملل بإمكانية دفع المال مقابل التخلص من الخدمة العسكرية، بينما اتجهت اليزيدية الى كتابة عريضة توضح تقاطع الانخراط بالجيش مع المعتقدات والشعائر المفروضة على الفرد اليزيدي مدعومة من دولة اوربية تعاطفت معهم لتنفيذ مطالبيهم.

الكلمات المفتاحية: التجنيد الإجباري ، البدل النقدي ، عمر وهبي باشا ، اليزيدية

المقدمة:

اقتصرت حركة الإصلاحات الأولى على المؤسسة العسكرية، لاسيما بعد الهزائم المتكررة امام الدول الاوربية التي أظهر للعيان تفوقها في شؤون الجيش، سببتها معارضة الانكشارية المسيطرة في الدولة وتشل أي جهود رامية إلى إصلاح و تحديث بنية الدولة والمؤسسة العسكرية، لهذا فرض نظام التجنيد الاجباري، وتم تعميم النظام في معظم مناطق الدولة العثمانية رسمياً، باستثناء عدد من رعايا الدولة العثمانية لاسيما المسيح واليهود ،لهذا وافقت الدولة العثمانية على قبول دفعهم البدل النقدي، اعترض اليزيديون على قانون التجنيد الإجباري، وجد زعماء اليزيدية ان خير وسيلة للتخلص من ضغط قانون التجنيد الاجباري الاستعانة بالقوى المؤثرة آنذاك، لاسيما بريطانيا في سبيل ايصال طلبهم الى السلطات العليا.

المبحث الأول: التجنيد في العراق:

لم يكن العراق بعيداً عن التوجه لاسيما خلال مدة حكمها المباشر (١٨٣١-١٩١٧م) وبعد القضاء على المماليك في العراق[١] ، اذ حاولت الدولة العثمانية فرض قانون التجنيد الإجباري على العراقيين ،لهذا استخدمت القوة العسكرية بشكل مفرط في تطبيق القانون وفرضه على رعايا الدولة لاسيما من المتقاعسين من العشائر في دفع الضرائب المفروضة عليهم (انوار ناصر حسن، ٢٠١٢/١٦٤)، فالوالي عمر باشا(١٨٥٧-١٨٥٩م)[i] ، عد من الولاة الأوائل الذين أرادوا تطبيق قانون التجنيد الإجباري على عشائر العراق كافة لاسيما مناطق الحلة وكربلاء والنجف، مما أدى إلى وقوع الصدام بين العشائر الرافضة لفكرة التجنيد لصالح حروب الدولة العثمانية التي لا تنتهي داخل حدود العراق وخارجه، و السلطات العثمانية، وقد أستطاع عمر باشا في البداية تجنيد ما يقارب خمسين شخصاً من أبناء ولاية بغداد، الا أنه وجد صعوبة في أقناع سكان المدن الأخرى(نيزك سعيد عبد الكريم،٢٠١٢،/١٤٨) كما رفضت عشائر ديالى تجنيد أبنائها وأعلنت التمرد على حكومة الولاية (ماريا حسن مغتاظ التميمي، ٢٠٠٥/٥٥) .

أن ما بداه عمر باشا لاقى استجابة من الوالي محمد نامق باشا (١٨٦٢-١٨٦٧)م[ii] ، الذي سعى جاهداً لتطبيق سياسية فرض الخدمة الإجبارية، ولكن هذه المرة على أصحاب السوابق وشاربي الخمر والعاطلين وتجنيدهم في الجيش فأصبحت الخدمة العسكرية عقابا صارماً على هؤلاء بعد كانت شرفاً وفخراً لمن يؤديها (زهراء نامدار الله يار الاركوازي،٢٠٢١ /٤٥).

كان لولاية مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م)[iii] أثر كبير في ولاية بغداد وبذل جهدا لتطبيق حزمة من الإصلاحات خدمة للصالح العام لاسيما الأوضاع العسكرية والأمنية، اذ بدأ تطبيق قانون التجنيد الإجباري في ولاية بغداد في بادئ الأمر قائماً على نظام القرعة، وذلك من أجل إدخال العراقيين في الجيش بدلاً من الأتراك والجنسيات الأخرى الذين لا يبقون في العراق كثيراً، وهذا أدى الى نقص شديد في القوات العسكرية ، وقد بدأ بتطبيق(نظام القرعة)[iv] في اختيار العناصر المكلفة بالخدمة العسكرية، وكانت رغبته أن يبدأ التجنيد بسكان المدن والقصبات المستقرة حولها، ولم يتردد في استخدام الجيش لقمع المعترضين، وحمل السكان على قبول التجنيد (حسن ويس يعقوب مصطفى، ٢٠٠٠/ ٩٧)، وكان مدحت باشا يطمح الى استخدام الجيش في تطبيق إصلاحاته والقضاء على الاضطرابات والتحركات العشائرية (عبد العزيز

سليمان نوار،١٧/١٩٦٨). وبلغ عدد أفراد الجيش في عهده ثلاثة عشر الف مقاتل، وأصبحت القوة العسكرية في العراق عام ١٨٧٠م، تتألف من ١٦ كتيبة مشاة، وكتبتين من الخيالة، وكتيبة واحدة مدفعية (ياسين شهاب شكري، ١٥٣/٢٠٢١) تميزت الإجراءات التي اتخذها مدحت باشا بالجدية والحزم لتغير الواقع المتردي في الويات العراقية لهذا كان مصمم على تطبيق التجنيد الاجباري كونه الاداة التنفيذية لتطبيق الاصلاحات.

بدأ مدحت باشا العمل على جرد الذكور القادرين على الخدمة العسكرية وكانت أولى خطواته العمل على أحصاء للسكان، تم تنظيمه أول أحصاء في العام ١٨٣١م، في الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني(١٨٠٨-١٨٣٩م)، ويهدف الاحصاء الى معرفة الذكور القادرين على حمل السلاح في الجيش الجديد، وكان له أثر بالغ في رفد المؤسسة العسكرية بأعداد كبيرة من الأفراد، الذين رفدوا الجيش بدماء جديدة وأعداد كبيرة[١٣] (جمال صبحي طالب الزينة،٥٥/٢٠٢٠).

ولتعزيز تلك الخطوات أصدرت السلطات العثمانية في عام ١٨٨٠م،(قانون سجل النفوس)، ويهدف الى توثيق عمل دائرة النفوس وحصر السكان وبالتالي تطبيق القانون بشكل صحيح، وكذلك دعم قانون التجنيد الإجباري(نور ابراهيم نجم العزاوي،٨٧/٢٠٢١) ، إذ قامت دوائر النفوس التي أنشئت في كل مدينة بتقديم دفتر النفوس لكل مواطن، هو بمثابة بطاقة شخصية أو هوية الاحوال المدينة (زهراء نامدار الله يار الاركوازي،٢٠٢١ /٤٧)، ولكن سرعان ما تعرض المشروع لمعارضة شديدة من قبل رجال الدين الذين عدوا تسجيل أسماء النساء انتهاكاً لحرمتهم والكشف عن أسمائهن، إذ نجحت الحكومة من جانب أٌخر في فرض القرعة العسكرية بين المكلفين، و تمرد عدداً منهم بسبب شمولهم بالخدمة العسكرية ،الا أن الحكومة نجحت في قمعهم وسوقهم للخدمة العسكرية بالقوة(جميل موسى النجار ، ٣٠١/٢٠٠١).

ومن أجل تنفيذ قانون التجنيد شكلت لجان لهذا الغرض في كل قضاء والتي ألفت بموجب القانون عام ١٨٨٥م، والذي ضم عدداً من ضباط الجيش العثماني، فضلاً عن رئيس الوحدة الادارية والمحاكم والمشايخ والمفتي وعدداً من علماء الدين، ويترأس اجتماعهم ضابط برتبة مقدم (بيكباشي) (جاسم محمد حسن، ٢٣٦/١٩٧٥) .

١. خدمة نظامية وأحتياط ست سنوات.
٢. خدمة الرديف مدتها ثماني سنوات.
٣. خدمة المستحفظ ومدتها ست سنوات.

اما طريقة القرعة التي حددتها السلطات العثمانية عام ١٨٧٠م والذي عرف بقانون (القرعة الهمايوني) (سجى قحطان محمد علي ، ٢٤١/،٢٠١٠)، سارت الامور نحو أجراء قرعة علنية للمشمولين بالخدمة العسكرية يتم من خلالها استخراج العدد المطلوب[٢٠]،وكانت اللجنة العسكرية تستغرق ما يقارب عشرين يوما من أجل اكمال مهمتها في كل سنة والعدد الذي يؤخذ بالقرعة (٧,٦٩%) من مجموع المكلفين(جميل موسى النجار،٣٠١/٢٠٠١)، وتزداد النسبة أذ رغب بعض الأشخاص بالانخراط بالجيش بدون أدراج أسمائهم ضمن قوائم الاشخاص المكلفين(زهراء نامدار الله يار الاركوازي،٢٠٢١ /٤٥١) لم تكن القرعة عامل لمضاعفة الأعداد فقط، بل أسهمت مساهمة كبيرة في تخفيف الاحتقان الشعبي المعارض للتجنيد بانه يستهدف فئة دون أخرى.

أخذ الباب العالي يولي الخدمة الإجبارية الأهمية الكبرى ، فصدر قانون (اخذ عسكر) في عهد السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٨٦م، والذي قسم الى (١٢٠) مادة وزعت الى ثمانية فصول، وخاتمة من أجل اعادة تنظيم القرعة وتحسين الياتها عملها، وبسبب النقص الحاصل في عدد الجنود(أكمل الدين إحسان أوغلي، ٤١٢/١٩٩٩) ، أصبح المواطن العراقي خاضعاً للخدمة العسكرية (انوار ناصر حسن، ١٦٧/٢٠١٢)، وترتب على كل فرد من رعايا الدولة العثمانية من بلغ العشرين من عمره التوجه الى دائرة (أخذ عسكر) من أجل القرعة، ونصت المادة الرابعة من القانون على أن مدة الخدمة العسكرية عشرون سنة كاملة موزعة كالتالي (زين الدين وحيد محفوظ، ٢٠١٦/ ٦٦) :

١. الست سنوات الأولى من الخدمة النظامية تؤدي في السلك لعسكري النظامي مع الاحتياط.

٢. اما الثماني سنوات التي تليها تؤدي بسلك الرديف[٥].

٣. والسنين الست الباقة فيتم خدمتا في سلك المستحفظ[٦] .

بقي الاعتماد في قانون الخدمة على القرعة لسنة ١٨٧٠م، ونصت المادة السابعة والثلاثون من القانون على آلية أجراء القرعة ،والتي نصت بأن تتم القرعة في مكان مخصص لها، وتضع اللجنة المكلفة عن القرعة كيساً يحتوي على ورقتين، الأول كتب عليها (عسكر اولدرم) ومعناها (أصبحت جندياً)، والثانية تكون ورقة فارغة لم يكتب فيها شيئاً ،وللمكلف حق سحب ورقة واحدة من الكيس ،فاذا كانت ورقة (عسكر اولدرم) يصبح المكلف جندياً وعليه الالتحاق بخدمة الجيش العثماني ، اما اذا اختار الورقة الفارغة فيتم اعفاءه من قانون الخدمة الإجبارية للجيش لذلك العام(اسامة علي ارشد طلافحة ومحمد سالم غيثان الطروانة، ٢٠٢٤/٥١).

في حين حدد قانون ١٨٨٦م كيفية أجراء القرعة ؛ لفرز العدد المطلوب من المكلفين للانخراط في الخدمة العسكرية، ممن وردت اسمائهم في السجلات المدنية للنفوس، ويحق استدعائهم ، وقد أتموا العشرين عاماً، الى لجنة القرعة في القضاء كل عام(زهراء نامدار الله يار الاركوازي،٢٠٢١ /٢١٧).

بدل الخدمة العسكرية :

وهي الضريبة التي ترجع في أصولها إلى الجزية[٧] ،والتي ألغيت عام ١٨٤٥م ، وشرع بدلاً عنها قانون البدل النقدي العسكري في عام ١٨٤٧م ، وقد اقتصرت على غير المسلمين بدلاً عن الخدمة العسكرية التي يؤديها المسلمون ، وعدت واجبة الدفع وحددت بمبلغ (٢٧) قرشاً و (٣٢) بارة عن كل عائلة (غانم محمد علي ، ١٩٨٩ / ١٠٥) ؛فردوس بنت حافظ محمد جمال الدين،٢٠١٤/٤٢١) ليلغي هذا القانون بعد صدور قانون عام ١٨٥٦م الذي ساوي فيه بين المسلمون وغير المسلمين في الخدمة العسكرية أو دفع البدل النقدي من الناحية النظرية الا أن السلطات العثمانية قامت بتعديل القانون بعد ذلك ليشمل كافة رعايا الدولة العثمانية دون استثناء (يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ، ٢٠١٤/٢٧٦) ، إلا أن العسكر من المسلمين استمروا ليكونوا العامود الفقري والأساسي للجيش العثماني ، في حين أستمر غير المسلمين من الأقليات الدينية في دفع تلك الضريبة تحت أسم البدل العسكري (ساطع الحصري ، ١٩٦٠/ ٢٩).

حدد البدل العسكري من قبل السلطات العثمانية على نوعين من البدل هما البدل الشخصي[٨]، والبدل النقدي[٩]، وفي عام ١٨٦٩م سنت الدولة قانوناً يقضي بتنظيم دفع بدل الخدمة العسكرية على عشرة أقساط تبدأ مع بداية شهر آذار من كل عام(جمال صبحي طالب الزينة،٢٠٢٠/٥٦) .

وفي ١٣ شباط ١٨٧٠م صدر قانون (القرعة الهمايوني) الذي أشترط على المشمول بدفع البدل النقدي عدم بيع بيوتهم وأراضيهم أو أدواتهم الزراعية لدفعه ، وحدد مقداره بما يساوي (١٥٠) ليرة بفئات الميري من المسكوكات الخاصة ليرة ذهبية : نقد عثماني جديد ، سمي (ذهبا مجيديا) نسبة إلى السلطان عبد المجيد (١٨٣٩– ١٨٦١) ويساوي مائة قرش .للمزيد ينظر: (غانم محمد علي ، ١٩٨٩ / ١٠٦). حرم هذا القانون العديد من الأفراد من دفع البدل النقدي ولهذا سيكونون مضطرين للخدمة العسكرية لعدم تمكنهم من تامين البدل .

وتم تقليص اعمار المشمولين بالبدل النقدي عام ١٨٧٤ فحصرت ما بين العشرين والأربعين عاماً،بموجب المرسوم الإصلاحي الصادر في عام ١٨٧٤م(جميل موسى النجار ، ٢٠٠١/٣٠٠١ –٣٠١) ، أجرت السلطات العمانية العديد من

التعديلات على قانون البدل النقدي العسكري ،أذ تم الغاء البدل الشخصي (أداء الخدمة العسكرية بدل شخص آخر) (غانم محمد علي ، ١٩٨٩ / ١٠٦) ؛ (سامي ناظم حسين المنصوري ، ١٣٠/٢٠١٠).

يبدوا أن البدل النقدي في بدايته قد أقتصر على فئات ثرية أو طوائف غير إسلامية تتعارض عقيدتها الدينية مع الخدمة العسكرية، كما اصبح مصدرا لتمويل خزينة الدولة العثمانية التي تعاني من عجز كبير بسبب الحروب والفوضى.

ووفق قانون أخذ عسكر الصادر عام ١٨٨٦م، فقد أعفي من الخدمة الإجبارية غير المسلمين لقاء دفع بدل نقدي مقداره(٥٠) ليرة ذهبية على أن يتلقى تدريباً لمدة خمسة أشهر في أحد المعسكرات القريبة من الولاية المقيم فيها(عبد العزيز محمد عوض ، ١٩٦٩ /١٥٤) اضافة لضريبة اخرى سميت (الإعانة العسكرية الجهادية)،وبلغت قيمتها ريالين مجيدي[١٠] .

يبدو ان البدل النقدي قد شرع لصالح الأقليات الدينية فقط دون غيرهم مراعاة لضغوط وتدخل الدول الأوربية التي تعدهم رعاياها لدى الدولة العثمانية، لهذا كانت تصدر القوانين والتشريعات لصالح تخفيض البدل النقدي أو تقسيطه من أجل ان يشمل أكبر عدد منهم بالبدل وعدم الانخراط في الخدمة العسكرية التي استوجبتها العديد من القوانين الاصلاحية التي صدرت لتحقيق المساواة بين كل رعايا الدولة العثمانية.

كما يرجح أن أسباب رفض العراقيين لقانون التجنيد الإجباري يعود الى صور ذهنية مؤلمة وتصرفات غير إنسانية من قبل بعض الجهات العثمانية وأبرزها ما يلي:

-أن صورة التجنيد الإجباري في العهد العثماني تقترن بالكثير من صور الابتزاز والسخرة والاعتقال والمداهمات القسرية التي مورست ضد الافراد.

-استغلال الأفراد العراقيين في معارك خارج الحدود مثل القفقاس ونجد ،وهذا ما يؤدي الى أن تنقطع صلتهم بالوطن والاهل وأحيانا كثيرة لا يعودن بتاتاً.

- عدم تفهم الإدارات العثمانية المتعاقبة على فهم واستيعاب طبيعة الفرد العراقي الذي يشكل أبناء العشائر غالبيتهم العظمى ،وهم غير معتادين على ترك أرضهم والعيش في معسكرات مغلقة ولبس الملابس العسكرية وتطبيق مفهوم الضبط العسكري القاسي والمفرط، كذلك طول مدة الخدمة العسكرية التي تتراوح ما بين (٤-١٢)سنة وهي مدة طويلة جداً والتي ترتب عليها الهروب والتمرد.

- عدم دفع رواتب الجنود في أحياناً كثيرة، فضلاً عن سوء تجهيزهم بالمعدات والاعاشة.

- يعد الشعب العراقي من أشد الشعوب كرهاً للتجنيد الاجباري ،كونهم اعتادوا على التمرد على السلطات العثمانية التي احتلت أرضهم وتحكمت بمصيرهم ومقاليد بلادهم، لهذا يعدون التجنيد كالضريبة واجبة الدفع ويجب التهرب منها بكل الطرق(جاسم محمد حسن، ١١٢/١٩٧٥) ؛ (ماريا حسن مغتاظ التميمي، ٥٨/٢٠٠٥-٥٩).

لعل الاستجابة لقانون التجنيد الإجباري الذي عُدّل أكثر مرة من خلال التنظيمات العديدة والضغوط الاوربية من أجل مراعاة الرعايا المسيحيين واليهود، تختلف من والي الى اخر بحسب قوته وقدرته على أدارة الملف وكسب ولاء العشائر وسكان المدن، لهذا تباينت الاعداد التي استجابت للقانون طوعياً أو انخرطت قسرياً ، لاسيما وقد عانى الشعب العراقي من الفقر الذي سببته الكوارث الطبيعية والأمراض وبدائية وسائل الانتاج البدائية والحملات العسكرية المتكررة، إلا أنها تبقى ذاكرة مؤلمة في تاريخ الشعب العراق.

المبحث الثاني: الموقف اليزيدي من قانون التجنيد الإجباري:

يعد اليزيديون أحدى القوى المحلية في شمال العراق التي سعت الدولة العثمانية إلى كبح جماحها دائماً خوفاً من تعاظم قوتها وتمددها ، بعد أن قضت على حكم الجليليين في الموصل عام ١٨٣٤م ، وبعد أن تمكنت الدولة العثمانية في تركيز سلطتها المركزية في بعض ولاياتها أوكلت قيادة الحملات العسكرية لإخضاع اليزيديين إلى ولاة العراق فكان أول والٍ شن حملة عسكرية عليهم هو محمد أينجه البيرقدار[١١] الذي قاد حملة عسكرية توجهت إلى تلعفر ثم الى سنجار عام ١٨٤١م ، الذي فتك بالمقاومين لحملته واخذ يقطع رؤوسهم ويضعها في أكياس ويرسلها إلى الموصل إظهاراً لحزمه وشدة بأسه ولإثارة رعب السكان (حسن ويس يعقوب مصطفى، ٢٠٠٠/ ٢٨) وكان مسوغ السلطات العثمانية لشن الحملات العسكرية ضد اليزيديين هو رفض قانون التجنيد الاجباري(شكر خضر مراد، ٥٨/٢٠٢١)، وعدم دفعهم للضرائب والالتزامات الحكومية المفروضة عليهم أسوة بالولايات الأخرى(عبد الرزاق الحسني، ٢٦/١٩٥٥).

تدخل نائب القنصل البريطاني في الموصل (هرمز رسام) في القضية لتجنب تعرض اليزيديون إلى تجريد حملة عسكرية بسب امتناعهم عن دفع الضرائب ، لهذا قام رسام بدفع مبلغ ضخم من المال لوالي الموصل، عوضاً عن اليزيديين على أن يمنحوه ذلك المبلغ من بيع محاصيلهم لاحقاً (Auston Henry Layard , 1849, p 271 – 272).

وقد وصف هنري لايارد (Henry Layard)[١٢] الحملة العسكرية التي قام بها الجيش العثماني في عهد والي الموصل طيار باشا (١٨٤٥-١٨٤٦) م على اليزيدية في سنجار عام ١٨٤٦م وكان شاهد عيان على الحملة(ان القرية بكاملها وقعت فرسية لألسنة اللهب، وظهرت الروح العثمانية القديمة للقتل والنهب والسلب، ولجأ اليزيديون على شكل أفواج الى مضيق(في جبل سنجار)تاركين وراءهم فقط بعض المسنين من النساء والرجال في القرية والذين قطعت رؤوسهم، وصفت حول المخيم) (جون كيست، ٢٠٠٥ / ٢٣١-٢٣٣).

أستطاع كرستيان رسام[١٣] تنظيم رحلة لرئيس القوالين اليزيديين المدعو قوال يوسف في أوائل عام ١٨٤٩م لكي يذهب إلى العاصمة اسطنبول، حاملاً معه عريضة زعماء اليزيدية إلى الحكومة العثمانية(عبد العزيز سليمان نوار،١٣٢/١٩٦٨)، يبغون فيها السماح لهم باستبدال التزاماتهم بالخدمة الإجبارية أسوة بالمسيحيين(جون كيست، ٢٠٠٥ / ٢٣٦) ، ويُقال أن تلك الوساطة تمخضت عن صدور فرمان لصالح اليزيديين، الأمر الذي أدى إلى ازدياد نفوذ البريطانيين بين اليزيديين سامي ناظم حسين المنصوري ، ،١١١/٢٠١٠) ؛(عبد العزيز سليمان نوار،١٧/١٩٦٨) .

وجد اليزيديون أن خير وسيلة للتخلص من أداء الخدمة العسكرية هي الاستعانة بنفوذ بعض الشخصيات البريطانيين في الدولة العثمانية في سبيل توصيل عريضة اقترح كتابتها الرحالة لايارد(عدنان زيان فرحان وقادر سليم شمو/٢٠٠٩، ١١٣-١١٤) تتضمن عدد من مبررات أعفائهم من الخدمة العسكرية إلى اسطنبول(١٢). اذ نجح نائب القنصل البريطاني في الموصل كرستيان رسام في أن يلفت نظر السفير البريطاني في اسطنبول جورج كاننج (George Ganning) (١٧٧٠-١٨٢٧)، إلى أن اليزيديين اضطهدوا وأنهم يلتمسون من بريطانيا أن تتعامل معهم وتقوم بتحريرهم مثل بقية الرعايا(عبد العزيز سليمان نوار،١٣٢/١٩٦٨) .اعطت الظروف السيئة لليزيدية مبررا كبيرا للايارد من اجل التدخل لصالحهم والذي جاء متناغماً مع مصالحهم الاقتصادية ،لاسيما عندما بدأت السلطات العثمانية بتطبيق القرعة العسكرية (التجنيد الإجباري)، وعارض اليزيدية الانخراط بالجيش العثماني ،وطالبوا بإعفائهم من التكليف كونها تخالف العقائد والمعتقدات الدينية اليزيدية(عبد العزيز سليمان نوار،١٣٢/١٩٦٨) .

نجحت جهود السفير البريطاني كاننك في الحصول على مرسوم عثماني عام ١٨٤٩م يمنح اليزيدية حرية كاملة لممارسة طقوسهم وشعائرهم ومعتقداتهم الدينية، وعدهم مثل باقي الطوائف الاخرى في الدولة العثمانية، ووعداً بالتخلص من قانون التجنيد الاجباري (John S. Guest ,1987 , p 99).

يبدو أن النجاح الذي حققته بريطانيا في رضوخ السلطات العثمانية لمطاليب اليزيدية جزء من الصراع الاوربي للاستحواذ على النفوذ على بقايا الدولة العثمانية واستغلال الأقليات كورقة رابحة في أثارة الفوضى والاضطرابات وزعزعت الاستقرار في الدولة العثمانية.

تولي مدحت باشا السلطة في ولاية بغداد، وأستمر اليزيديون برفض الخضوع للدولة العثمانية (عدنان زيان فرحان ، ١٧٩/٢٠٠٤)، لهذا تجددت الاشتباكات بين اليزيديين والسلطات العثمانية خلال عهد والي بغداد مدحت باشا الذي رغب ان يضع حد للحالة التي استثناء بموجبها اليزيدي من التجنيد الإجباري، لهذا سار إلى الموصل، من أجل تأمين الطرق والقوافل من اعتداءاتهم وأجراء إحصاء بعدد الذكور، وتطبيق التجنيد العسكري الإلزامي فيهم ، وإخضاعهم لأوامر الدولة وأنظمتها (ماريا حسن مغتاظ التميمي، ٥٧/٢٠٠٥).

أستغل مدحت باشا حادثة مقتل أثنين قصابين من أهالي الموصل(داود مراد ختاري، ٢٠٢٣ /١١٩) ذريعة لتجهيز حملة عسكرية ضمت قوات من الموصل وماردين وشهرزور بقيادة متصرف لواء الموصل ضياء باشا بعد أن زود بتعليمات من قبل مدحت باشا (العزاوي ، عباس / ١٩٥٥، ١٧٣/٧)، وكان هدف الحملة هو معاقبة الجناة وإخضاع اليزيديين للتجنيد بطريقة القرعة أسوة بالقانون الذي طبقه مدحت باشا على باقي الولايات ، وتحصيل ما بذمة أهالي سنجار من أموال ، وقد أُعطيت لهم مدة عشرين يوماً لإكمال المدة المقررة لأخذ المجندين للخدمة العسكرية(شاكر حسين دمدوم الشطري، ١٢١/٢٠١٢) ، وكانت الدولة العثمانية تعد الطائفة اليزيدية (فرقة إسلامية منحرفة) (حسن ويس يعقوب مصطفى، ٢٠٠٠/ ٣٥-٣٥) ، لذلك كانت ترفض قبول البدل النقدي عوضاً عن الخدمة العسكرية الإلزامية (شاكر حسين دمدوم الشطري، ١٢٢/٢٠١٢).

بذلت الدولة العثمانية جهودا لتجنيد اليزيديون في سنة ١٨٧٢م،وضرورة تطبيق القوانين النافذة عليهم حقوق وواجبات التي تشمل المسلمين في الدولة العثمانية(البناء ، هاشم ، ١٩٦٤ /١٦٥)، فعندما أرسلت الدولة العثمانية الالاي طاهر بك لتجنيد (١٢٠٠) يزيدي وقرأ عليهم مرسوم السلطان ، طلبوا منه أن يمهلهم عشرة أيام لكي ينظروا في أمرهم وبعد انقضاء المدة رفعوا عريضة إلى والي بغداد رؤوف باشا (١٨٧٢ – ١٨٧٣م) الذي خلف مدحت باشا واقترح على اليزيديين كتاب (علي الوردي ، ٢٠٠٥ ،٣/ ٥٩) ؛ (نعمة عبد الخالق جاسم محمد العبيدي، ٢٠١٣/ ٩٦). يلتمسون عرض مطالبهم التي ذكروها إلى الدولة العثمانية، وطلبوا من الدولة العثمانية اعفاءهم من الانخراط في الجيش اسوة بالمسيحيين واليهود(داود مراد ختاري، ٢٠٢٣ /١١٩) ، وفعلاً تم رفع هذه العريضة في بداية شهر شباط عام ١٨٧٣م (سعيد الديوه جي، ٢٠٠٣/ ٢٠٧)، وكان اليزيديون يمتنعون عن الخدمة في الجيش العثماني لأسباب دينية أوردوها في عريضتهم التي وجهت إلى السلطان عبد الحميد الثاني، لعل من أهمها ارتداء الجندي العثماني الملابس ذات اللون الأزرق وهو لون محرم عند اليزيديين مطالبين بضرورة تغيره[١٤] ، كما طلبوا ان يسمح لهم بتشكيل وحدات خاصة بهم او يخدموا مع الجنود المسيحيين بدلاً من زجهم مع الجنود المسلمين، ورفض عدد من علماء المسلمين عريضة اليزيدية باعتبارها مضللة وغير حقيقة ، الا انها حققت اهدافها (داود مراد ختاري، ٢٠٢٣ /١١٧-١١٩).

استجابت الدولة العثمانية لمطالبهم مقابل دفعهم البدل النقدي وحدد المبلغ بدفع(٥٠) ليرة ذهبية عثمانية، وظل الحال كذلك حتى عام ١٨٨٥م عندما قررت الدولة العثمانية معاملة اليزيديين على غرار المسلمين في مسألة التجنيد العسكري . (Nelida Fuccaro 1999 , p 3).

تمتع اليزيديون بفضل الاستجابة للعريضة التي شرحت أسباب عدم الانخراط بالخدمة العسكرية والدعم البريطاني لهم، بالسلام والامن لمدة محددة من الزمن ، وتم اداء الشعائر والطقوس الدينية اليزيدية بحرية في لالش والمزارات اليزيدية الاخرى .

أصدر السلطان عبد الحميد الثاني قراراً تضمن أهمية مشاركة اليزيدية بالجيش العثماني، بعد أن تمتعوا بالإعفاء في العهود السابقة(محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، ١٣٩/٢٠٢١) ،الا أنهم تمردوا على قرار السلطان عبد الحميد، مما استوجب توجيه عدد من الحملات العسكرية عليهم(محمود شيخ سين حسو الريكاني ، ٢٠١٢/ ١٥)، طالب بعض علماء الدين المسلمين السلطات العثمانية ببطلان معاملة اليزيديين معاملة اهل الكتاب(جون كيست، ١٠٣/١٩٩٩) لهذا تبنى السلطان عبد الحميد الثاني سنة ١٨٨٥م قرار الحكومة في معاملة اليزيديين على غرار المسلمين في الانخراط بالجيش العثماني على نحو حاسم (عدنان زيان فرحان وقادر سليم شمو/٢٠٠٩، ١١٣-١٤٤).

بدأت السلطات العثمانية أيضاً بتغيير سياستها التقليدية تجاه اليزيديين من خلال إرسال البعثات الدينية إليهم(صديق الدملوجي ،١٩٤٩/ ٥٠٦) ، التي كانت أولها بعثة برئاسة نقيب ديار بكر الحاج مسعود أفندي وعضوية الشيخ سليم الخالدي (عبد المنعم الغلامي ، ١٩٥٠/ ٥٠) ، وكان معهم أيضاً عدد من ضباط الجيش العثماني وعدد آخر من رجال الدين وذلك في عام ١٨٨٧م (محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، ١٤٠/٢٠٢١) ؛(حسن ويس يعقوب مصطفى، ٢٠٠٠/ ٣٩).

إلا أن هذه البعثة فشلت في تحقيق مهامها(سامي سعيد الأحمد ، ١٩٣/١٩٧١)؛ (عدنان زيان فرحان ،١٧٩/٢٠٠٤) ، أخذت الحكومة العثمانية على عاتقها ممارسة سياسية الترهيب والترغيب، فاذا فشلت المساعي الدعوية ،جهزت الحملات العسكرية للتنكيل بهم (علي الوردي ، ٢٠٠٥، ٥٣/٣) ولهذا لجأت الدولة العثمانية مجدداً إلى إرسال الحملات العسكرية لإجبار اليزيديين على اعتناق الإسلام وبالتالي فرض قانون التجنيد العسكري عليهم (حسن ويس يعقوب مصطفى، ٢٠٠٠/ ٣٩). فتوجه القائد العثماني أيوب بك شتاء عام ١٨٩٠ – ١٨٩١م إلى سنجار وقراها ، وقد علق أحد الرحالة بادجر على ذلك بالقول : " وكانوا يرقبون ذهاب رجال القرية لرعي قطعانها فيهجمون على بيوتهم ويخطفون صبياهم ويمزقون ثياب العجائز، عساهم أن يعثروا على خبايا نقودهم ... " (جاسم محمد حسن، ص ٢٣٦) .

وفي ربيع عام ١٨٩١م أرسلت الدولة العثمانية وفداً من ضابط وعدد من رجال الدين إلى اليزيديين ، حمل هذا الوفد رسالة من السلطان عبد الحميد الثاني إلى زعماء اليزيدية ، أوضح فيها إن اليزيديين كانوا في الأصل مسلمين وإن معتقداتهم التي هم عليها اليوم باطلة وإن عليهم العودة إلى الإسلام من جديد ، وقد أجاب أمير اليزيدية وكبار رجالها على هذه الرسالة بقولهم إن الديانة اليزيدية سبقت الإسلام بآلاف السنين (John S. Guest ,1987 , p 127) ، ونتيجة لفشل العديد من المساعي في تغير معتقدات وعقائد اليزيدية ارسلت الدولة العثمانية في تموز سنة ١٨٩٢م، الفريق عمر وهبي باشا لهذه المهمة (صديق الدملوجي ،١٩٤٩/ ٥٠٦) ؛(عبد الرزاق الحسني، ٢٦/١٩٥٥) .

كتب والي الموصل عبد القادر كمالي باشا بلزوم إرسال قائد عسكري يخول صلاحيات واسعة لإجبار اليزيديين على العودة إلى الإسلام وحملهم على أداء الخدمة العسكرية، لاسيما بعد فشل محاولات الدولة العثمانية في تطويع اليزيديين وجعلهم يرضخون لقانون التجنيد الاجباري، واستجابة لدعوات أهالي الموصل من قبل الباب العالي لوضع حد للفوضى وإصلاح الأحوال فيها، كانت مهمة الفريق عمر وهبي باشا في الموصل سنة ١٨٩٠م ، تنفيذ ثلاث أهداف أساسية(علي شاكر علي ونمير طه ياسين، ٦٤/٢٠١٢) :

١ – الاهتمام بالأمور العسكرية وتحسين أوضاع الجند واستيفاء المتبقي من الخراج في ذمة الأهالي.

٢– العمل على ردع عشائر شمر العاصية وتوطينهم في أراض زراعية مناسبة.

٣– ردع القبائل اليزيدية ومحاولة إقناعهم باعتناق الدين الإسلامي.

أما بالنسبة للمهمة الخاصة التي كلف بها الفريق عمر وهبي فقد نهج مسارين لتحقيقها ،اولهما ارسال الحملات العسكرية واستخدم القسوة وايقاع الاذى بهم، اما المسار الثاني فقد رغب في نشر التعليم الديني في القرى اليزيدية(نعمة عبد الخالق جاسم محمد العبيدي، ٢٠١٣/ ١٤٢)، كما وجه دعوة الى زعمائهم في الشيخان للحضور وطلب منهم التخلي عن ديانتهم و اعتناق الإسلام، فاستجاب بعضهم، وهم أمير الشيخان ميرزا بك وأخوه بديع بك واثنان آخرين واحجم اخرون وارتد من اعلن الموافقة حال رجوعه الى دياره(أحمد ، إبراهيم خليل ، ١٩٧٥ /١٠٥-١٠٦).

وعندما عجز الفريق عمر وهبي باشا عن تطويع بعض اليزيديين ، شن حملة عسكرية على اليزيدية في سنجار، وانتزع منهم شاراتهم الدينية منها "طاووس ملك" وهو تمثال من النحاس على شكل ديك(سليمان الصائغ ، ١٩٢٨/ ٣١٥). وأخرج مرقد الشيخ عادي من أيديهم واتخذه "مدرسة إسلامية" وجعلها تابعة إلى مديرية معارف الموصل استمرت من بعده لمدة سبع سنوات(صديق الدملوجي ،١٩٤٩/ ٥٠٧) ، و لم يتمكن من إحداث أي انتصار بالوسائل العسكرية، نتيجة للتضاريس الصعبة في سنجار، اضطر إلى عقد صلح معهم، كما قام وكلاء الدول الأوربية، لاسيما بريطانيا وفرنسا بإبلاغ سفرائهم في الأستانة، بمعاناة الأهالي في سنجار، والشدة التي يعاملون بها، وقد أبرقت اللجنة إلى الباب العالي تبلغهم بصحة الشكاوي، كانت القسوة والشدة المتبعة من قبل عمر باشا تجاه اليزيديين ، سبباً في مطالبة والي الموصل ومجلس البلدية والتجار ووجهاء المدينة إلى رفع المظالم إلى حكومة اسطنبول (ذنون الطائي ، ٢٠٠٩/ ٦٦) ؛ (Guest , Op . Cit , p 132). وكانت هذه الحادثة سبباً لتدخل الدول الاوربية بحجة حماية الاقليات.

شكلت ردة فعل بريطانيا من الهجوم العسكري الذي قام به الفريق عمر وهبي باشا ضد اليزيديين عام ١٨٩٢م عاملاً مباشراً لبريطانيا للتدخل ، اذ تمثل بقيام سفيرها في اسطنبول حين تم إشعاره من قبل القنصل البريطاني في الموصل بسياسة الشدة والقوة المتبعة ضد اليزيديين ، بالضغط لحمل السلطان العثماني على عزل الفريق عمر وهبي ، إذ كانت بريطانيا تتابع الوضع في شمالي العراق عن كثب واستاءت من تصرفات عمر وهبي ، والملاحظ أن تقارير القناصل البريطانيين تشير إلى متابعتهم هذه المسألة بدقة ، وأن السفير البريطاني في اسطنبول كان لا يدخر جهداً من أجل لفت نظر الحكومة العثمانية لمتابعة مسألة الأخبار السيئة الواردة من ولاية الموصل حول اضطهاد اليزيديين (عدنان زيان فرحان وقادر سليم شمو،٢٠٠٩/ ١٦٤).

لم تستجب الدولة العثمانية لتدخلات الدول الاوربية بل مارست سياسية التفرقة مع رعاياها من الاقليات الدينية، رغم تمتع اليهود والمسيحيين بالعديد من الامتيازات التي منحت لهم بفعل الضغوط الاوربية التي مارستها على الدولة العثمانية، وتجاهلت حقوق اليزيديين في حرية العيادة والشعائر ودفع البدل النقدي تخلصا من الخدمة العسكرية القاسية التي لم يتكيف عليها الفرد اليزيدي اطلاقا ولم تستطيع ان تعالج مشاكلهم بالطرق السلمية.

اتخذت السلطات العثمانية عام ١٩٠٤م بعض الخطوات بغية تحسين علاقتها مع اليزيديين ، وكان من بين هذه الخطوات الايجابية إنها وافقت بناء على اقتراح قدمه والي الموصل نوري باشا (١٩٠١ – ١٩٠٤م) على ترك حرية العبادة وممارستهم لمعتقداتهم الخاصة باليزيديين ، وقبول البدل النقدي منهم عوضاً عن الخدمة العسكرية ، وإلغاء المدرسة الدينية إلي فُتحت في معبد الشيخ عدي بن مسافر(عدنان زيان فرحان وقادر سليم شمو،١٦٤/٢٠٠٩). كما أُعيد إليهم معبدهم في عام ١٩٠٧م (لونكريك ، ستيفن هيمسلي ، ١٠٥/١٩٨٨) ، وقد أشار أحد الباحثين إلى إن كل تلك الإجراءات أخفقت في تحسين العلاقات بين الدولة العثمانية واليزيديين (جاسم محمد حسن، ١٤٦/١٩٧٥-١٤٧).

مهما يكن من امر، فانه لم تفلح الحملات العسكرية العثمانية في اجبار اليزيدية على قبول قانون التجنيد الإجباري مستخدما شتى انواع الطرق العسكرية والدينية، اذ تمسك اليزيدي بمعتقده وقدموا تضحيات كبير في سبيل ذلك، وتعرضت اعراضهم للانتهاك وقراهم وممتلكاتهم للسلب والسرقة ودمرت قراهم ومعابدهم ،ولم يفرق الجيش بين الكبير والصغير والذكر

والأنثى ، مما اضطر بعض الولاة الى ممارسة سياسية الأمر الواقع بعد صمود اليزيدية بوجه قواتهم فسمح لهم بممارسة طقوسهم مقابل أداء الضرائب والكف عن قطع طرق القوافل التجارية، لاسيما وأن الجغرافية اسهمت في صمود اليزيدية .

الخاتمة

يبدو أن معارضة اليزيدية لقانون التجنيد الإجباري أسهمت فيها عوامل متعددة داخلية وخارجية، لعل أبرزها قلة عددهم في الدولة العثمانية مقارنة مع الرعايا الاخرين فالانخراط في الخدمة العسكرية يفرغ العديد من مناطقهم من الذكور مما يجعلها فريسة سهلة لا طماع الامارات المجاورة التي تكن العداء والكراهية لليزيدية وهم يستذكرون مجازر محمد باشا الأعور أمير سوران ضدهم، كما أن ضعف القدرات الاقتصادية واعتمادهم على الزراعة التي تحتاج الى يد عمالة كبيرة عامل آخر للامتناع عن الانخراط بالتجنيد، فضلاً عن استغلال بريطانيا الرحالة في اثارة مأساتهم التي تسبب بها عدد من قادة الجيش العثماني في حملات متكررة في الباب العالي ومحاولة كسب تعاطف الأقليات والدفاع عن مطاليبهم أمام السلطات العثمانية جعل اليزيديين يبحثون عن وسائل عقائدية تقنع السلطات العليا في تفهم اعتذارهم ، وتعزز مطاليبهم في رفض الخضوع لقانون التجنيد الإجباري الذي يتسبب في زيادة معانتهم الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تدخل الدول الاوربية التي وجدت في المعاملة السيئة لليزيديين فرصة للتدخل المباشر لدى الباب العالي.

المصادر:

١. احمد علي الصوفي، تاريخ محاكم الموصل ١٥٣٤. ١٩١٨،(الموصل : ١٩٤٩).

٢. ارشد حمد حمو، الايزيديون في كتب الرحالة البريطانيين من مطلع القرن التاسع عشر الى نهاية الحرب العالمية الاولى، مطبعة خاني،(دهوك:٢٠١٢).

٣. أكمل الدين إحسان أوغلي ،الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ج١، ت: صالح السعداوي ،(اسطنبول : ١٩٩٩).

٤. باقر امين الورد، بغداد خلفاؤها، ولاتها، وملوكها، ورؤساءها، دار القادسية للطباعة،(بغداد:١٩٨٤).

٥. توفيق سلطان اليوزبكي ، تاريخ أهل الذمة في العراق بين ١٢هـ – ٢٤٧هـ ، مطبعة دار العلوم ، (الرياض : ١٩٨٣) .

٦. جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧م ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية ، (بغداد : ٢٠٠١).

٧. جون كيست، الحياة بين الكرد تاريخ الايزيديين، ت:عماد جميل المزوري،(اربيل:٢٠٠٥).

٨. ذنون الطائي ، الاتجاهات الإصلاحية في الموصل في أواخر العهد العثماني وحتى تأسيس الحكم الوطني ، دار ابن الاثير،(الموصل:٢٠٠٩).

٩. ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط٢ ، دار العلم للملايين، (بيروت : ١٩٦٠).

١٠. سامي سعيد الأحمد ، اليزيدية أحوالهم ومعتقداتهم ، ج١ ، مطبعة الجامعة ،(بغداد : ١٩٧١).

١١. سعيد الديوه جي، اليزيدية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(بيروت : ٢٠٠٣).

١٢. سليمان الصائغ ، تاريخ الموصل ،ج١ ، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت : ١٩٢٨) .

١٣. السيد محمد السيد، دراسات في التاريخ العثماني ،دار الصحوة للتوزيع والنشر،(القاهرة:١٩٩٦).

١٤.شكر خضر مراد، شنكال في العهد الملكي ١٩١٢١–١٩٥، مطبعة جامعة دهوك،(دهوك:٢٠٢١).

١٥. صالح سعداوي صالح، مصطلحات التاريخ العثماني: المعجم الموسوعي المصور،مج٣،دارة الملك عبد العزيز،(الرياض:٢٠١٦).

١٦. عبد الرزاق الحسني، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم،ط٩، مكتبة اليقظة العربية،(بغداد:١٩٨٤).

١٧.عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي،(القاهرة:١٩٦٨).

١٨.عبد العزيز محمد عوض ، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ – ١٩١٤ ، دار المعارف، (القاهرة: ١٩٦٩).

١٩. عبد المنعم الغلامي ، بقايا الفرق الباطنية في لواء الموصل، (الموصل : ١٩٥٠).

٢٠. عدنان زيان فرحان ، الكرد الايزديون في اقليم كردستان (دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية) من بداية القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،(السليمانية : ٢٠٠٤).

٢١. عدنان زيان فرحان وقادر سليم شمو، مأساة الإيزيديين الفرمانات وحملات الإبادة ضد الكورد الايزيديين عبر التاريخ، مطبعة خاني،(دهوك:٢٠٠٩).

٢٢. عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين الاحتلالين ، ج٦، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، (بغداد : ١٩٥٥).

٢٣. علي الوردي ،لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث،ط٢،ج٣،دار الرشيد،(بيروت:٢٠٠٥).

٢٤. لونكريك ، ستيفن هيمسلي ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ تاريخ سياسي اجتماعي اقتصادي ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، ج١ ، منشورات الفجر، (بغداد : ١٩٨٨) .

٢٥.م حمد عبد الرحمن يونس العبيدي، السلطان عبد الحميد الثاني والجامعة الاسلامية ١٨٧٦–١٩٠٩،اشور،(بغداد:٢٠٢١).

٢٦.محمود الجندي، ما هي اليزيدية ومن هم اليزيديون، (بغداد : ١٩٧٦).

٢٧. محمود شيخ سين حسو الريكاني ،سنجار في العهد الملكي ١٩٢١–١٩٥٨دراسة تاريخية، مطبعة الحاج هاشم،(اربيل:٢٠١٢).

٢٨. نورا كوبي ، الطريق إلى نينوى ، ترجمة سلسل محمد العاني، مراجعة هادي الطائي ، ط١ ، دار المأمون للترجمة والنشر، (بغداد : ١٩٩٨).

٢٩. هاشم البناء ، اليزيديون ، مطبعة الأمة ،(بغداد : ١٩٦٤).
٣٠.ياسين شهاب شكري، المرجع في تاريخ العراق الحديث١٢٥٨-١٩١٨م، بيت الحكمة، (بغداد:٢٠٢١).
٣١. يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (القاضي أبو يوسف) ،الخراج، المطبعة السلفية ،(القاهرة : ١٣٨٢هـ) .
٣٢. يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني ،المؤسسة العسكرية العثمانية ١٢٩٩-١٨٣٩م دراسة تاريخية ،دار ومكتبة الحامد،(عمان:٢٠١٤).

الرسائل والإطاريح الجامعية:

١. جمال صبحي طالب الزينة، المؤسسة العسكرية العثمانية ١٨٣٩-١٩٠٩م،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، (جامعة تكريت: ٢٠٢٠).
٢. سامي ناظم حسين المنصوري ،سياسة الدولة العثمانية تجاه الأقليات العرقية والطوائف الدينية في العراق١٨٥٦ – ١٩٠٨م،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، (جامعة القادسية :٢٠١٠).
٣. سجى قحطان محمد علي ،الموصل في كتابات الرحالة في العهد العثماني (١٥١٦-١٩١٨)،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة الموصل:٢٠١٠).
٤. شاكر حسين دمدوم الشطري، السياسية العثمانية تجاه العشائر العراقية ١٨٦٩-١٩١٤م،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة بغداد:٢٠١٢).
٥. فردوس بنت حافظ محمد جمال الدين، دور السفراء العثمانيين والفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية ١٢٠٣-١٣٢٧هـ١٧٨٨-١٩٠٩م،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ،جامعة ام القرى،(السعودية:٢٠١٤).
٦. أحمد ، إبراهيم خليل ، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨ – ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد : ١٩٧٥).
٧. جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦-١٩٠٩م،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة بغداد:١٩٧٥).
٨. حسن ويس يعقوب مصطفى، سنجار في العهد العثماني دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة الموصل:٢٠٠٠).
٩. زهراء نامدار الله يار الاركوازي، الجيش الهمايوني السادس في العراق ١٨٤٨-١٩١٨دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية،(الجامعة المستنصرية:٢٠١٢) .
١٠. غانم محمد علي ، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥ – ١٣٣٣هـ / ١٨٣٩ – ١٩١٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ،(جامعة الموصل : ١٩٨٩) .
١١. كاظم صبري لفتة الزركاني، العراق في عهد الوالي العثماني محمد نامق باشا(١٨٦٢-١٨٦٨)،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ،(جامعة البصرة:٢٠١٧).
١٢. ماريا حسن مغتاظ التميمي، التجنيد في العراق ١٨٦٩-١٩٣٥دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،(الجامعة المستنصرية:٢٠٠٥).
١٣.مروة زهير علي النحاس، هنري لايارد نشاطه الآثاري ودوره السياسي في العراق ١٨١٧-١٨٩٤،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب،(جامعة الموصل،٢٠١١).
١٤. نعمة عبد الخالق جاسم محمد العبيدي، الاقليات الدينية في العراق في العهد العثماني الاخير ١٨٣١-١٩١٤م،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (جامعة تكريت،٢٠١٣).
١٥. نور ابراهيم نجم العزاوي، المدارس العسكرية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني١٨٧٦-١٩٠٩م،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية والعلوم الانسانية،(جامعة ديالى:٢٠٢١).

١٦. نيزك سعيد عبد الكريم، الادارة العثمانية في ايالة بغداد ١٨٣١-١٨٦٩،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (الجامعة المستنصرية :٢٠١٢).

البحوث:

١. اسامة علي ارشد طلافحة ومحمد سالم غيثان الطروانة، نظام التجنيد في ولاية سورية في فترة التنظيمات العثمانية (١٢٥٥-١٣٣٧هـ١٨٣٩-١٩١٨م)، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد ٨٤ ،العدد ٣ ،ابريل(نيسان) ٢٠٢٤.

٢. انوار ناصر حسن، موقف العشائر العراقية من قانون التجنيد الاجباري، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، مج الثاني، العدد ١٠٢، ٢٠١٢.

٣. جون كيست، "السلطان عبد الحميد الثاني والايزدية"، ت:هوراز سورا علي، مجلة متين، العدد ٨٢،تشرين الثاني ١٩٩٩.

٤. رافت غنيمي الشيخ، التعليم العسكري في الدولة العثمانية واثره في الاقطار العربية ،المجلة العلمية كلية الآداب، العدد ٥٢، ، ٢٠٢٣.

٥. زين الدين وحيد محفوض، الادارة العثمانية في مرحلة التنظيمات ١٨٣٩-١٩٠٩م،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة تشرين،(سوريا:٢٠١٦).

٦. شاكر حسين دمدوم الشطري، نامق باشا ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق الحديث، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية،العدد٢،المجلد٤٤،السنة ٢٠١٩.

٧. علي شاكر علي ونمير طه ياسين، الفريق عمر وهبي باشا قائد القوة الإصلاحية في ولاية الموصل ١٨٩٢-١٨٩٣، مجلة التربية والتعليم ،العدد٢١، ١٩٩٨.

٨. كاظم حسن جاسم الاسدي، مدحت باشا واليا على سوريا(١٨٧٨-١٨٨٠م)،جامعة كربلاء العلمية، مج السابع،العدد٢، ٢٠١٢.

المصادر الانكليزية:

1.Auston Henry Layard , Nineveh and its Remains , Vol 1, London : 1849 .

2.Nelida Fuccaro , Communalism and the State in Iraq : The Yazidi Kurds , c. 1869 – 1940 , Middle East Studies , Vol . 35 , No . 2 , Apr . , 1999 .

الهوامش

(١) عمر باشا من اصل هنغاري دخل الجيش العثماني بعد ان دخل الاسلام وكانت له مكانة مميزة في الجيش واصطحب الى بغداد من قبل مجموعة من الضباط البولنديين ومن ابرزهم اسكندر باشا وانعم عليه السلطان بولاية بغداد عام ١٨٥٧م ،وفي ٢٥ ايلول ١٨٥٩م عزل من منصبه. للمزيد ينظر:(باقر امين الورد، ١٩٨٤، ٢٤٤).

(٢) محمد نامق باشا ولد في قونية عام ١٨٠٤م اكمل تعليمه في استانبول ودخل السلك العسكري وتدرج في العديد من المناصب حتى نال مرتبة الاي(عميد) عام ١٨٣٢م،رقي عام ١٨٤٩م ليكون قائدا للجيش السادس ،وعهدت اليه ولاية بغداد (١٨٥١-١٨٥٢)فضلا عن وظيفة في الجيش السادس ،وتكرر العهد للمرة الثانية ،توفي عام ١٨٩٢م.للمزيد ينظر :(كاظم صبري لفتة الزركاني، ٢٠١٧/ ٣٦) .

(٣) مدحت باشا: ولد في استانبول عام ١٨٢٢م،وانضم الى مجموعة من الداعيين الى ادخال الاصلاحات في الدولة العثمانية والمبادئ الدستورية الحرة، عمل في الشام ،وقونية واصبح ١٨٥٠م رئيساً لقلم الصدارة، والياً على بلغاريا(١٨٦٤-١٨٨٠م)،وبعدها واليا على العراق ثم صدراً اعظم عام ١٨٨٧٢م،توفي عام ١٨٨٤م،للمزيد ينظر: (كاظم حسن جاسم الاسدي، ٢٠١٢، ١٦٥).

(٤) القرعة نظام جرى تطبيقه في الدولة العثمانية لاختيار الافراد المطلوبين للخدمة العسكرية ،ويقسم المكلفين على دفعتين، وعن طريق القرعة يتم تحديد من سيذهب اولاً للخدمة العسكرية ،وتجري كل ١١ ايار من كل عام عن طريق سحب الارقام المحدد بالعدد، وبعد عشرين يوما يتم ارسالهم الى معسكرات التدريب خارج مناطقهم. للمزيد ينظر: صالح سعداوي صالح،١٠٨٣/٢٠١٦).

(٥) صنف عسكري كان بمثابة قوات احتياط للجيش يتم الاستعانة بها في حالة الحرب .ينظر: (السيد محمد السيد، ٦٢٣/١٩٩٦).

(٦) يطلق على اهل القلاع و التيمار، و تطلق على الافراد الذين يتجاوزن دورة الاربعة اعوام .ينظر (صالح سعداوي صالح، ٢٠١٦، ١٢٦٤/٣) .

(٧) الجزية : هي الضريبة التي فرضها الروم على أهل الشام ومصر كما فرضها ملوك الفرس على أهل العراق ، ولما تم تحرير العراق والشام ومصر وفتح بلاد فارس فرض عمر بن الخطاب الجزية على غير المسلمين ، وتؤخذ ممن دخل من أهل الكتاب والمجوس والصابئة لقاء الحماية لهم ليكونوا امنين ، وتجب الجزية على الذكور العقلاء والبالغين ، ولا تجب على الصبيان والنساء والشيوخ والرهبان والمجانين والمرضى . ووقت جبايتها أما في بداية السنة الهجرية أو في آخرها ، وقد اختلفت مقاديرها باختلاف فقهاء المسلمين . لمزيد من التفصيل أنظر : يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، ١٣٨٢هـ / ، ٦٩ ، ٨١ ، ١٢٢) .

(٨) ويعني ان الشخص المكلف بالخدمة العسكرية يمكنه الاتفاق مع شخص اخر يذهب بدلاً منه لأداء الخدمة العسكرية. وقد الغت الدولة العثمانية هذا النظام عام ١٨٨٦ م .ينظر : (صالح سعداوي صالح، ٢٠١٦/ ٢٦٢-٢٦٣) .

(٩) ويقصد به البدل العسكري الذي حل محل البدل الشخصي وكان المكلف يقوم بتأديته من خلال وثيقة اعدتها مجالس الحكم المحلي توضح قدرتهم المالية ،وعدم بيعهم للعقار او المرزعة لتوفير النقود. ينظر : (صالح سعداوي صالح، ٢٠١٦/ ٢٦٣) .

(١٠) الريال المجيدي هو عملة عثمانية تم سكه في عهد السلطان عبد المجيد الاول ١٨٣٩-١٨٦١م، من معدن الفضة ويبلغ وزنه ٢٤,٠٥٥ غراماً من الفضة ، اذ امر السلطان عبد المجيد بسكه عام ١٨٤٠م.(الاب انتساس الكرملي، ١٧٧/١٩٣٩؛ رافت غنيمي الشيخ، ١٣٠/٢٠٢٣)

(١١) محمد اينجه البيرقدار: محمد باشا بن أحمد أغا ، تركي الأصل، عيّن محافظاً للعلم وهي من الرتب العسكرية المهمة بعد الاداء المميز الذي اظهره في الحروب، وتنقل في وظائف عسكرية عديدة ، ونال لقب اينجة بيرقدار، ومن ثم عيّن والي لشهرزور ولكن احتاجه علي رضا باشا في الموصل ، لذلك عيّنه والياً للموصل ، احمد علي الصوفي، ١٩٤٩/ ١٥) .

(١٢) هنري لايارد مغامر بريطاني كان يعمل لحساب المخابرات البريطانية في العراق وإيران ، تدرج في المناصب فكان عضواً في البرلمان البريطاني ، ثم سفيراً لبلاده في اسطنبول (١٨٧٧ – ١٨٨٠م). وصل إلى جنوب العراق عام ١٨٤٠م وأمضى فيه قرابة عشر أعوام ، كتب عن العراق مجموعة من الكتب تتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية والطوائف الدينية ، والعشائر العربية . كان له دور كبير في البحث عن الآثار في العراق وتهريبها إلى بريطانيا ، بمساعدة نائب القنصل البريطاني في الموصل كريستيان رسام لمزيد من التفصيل . أنظر (نورا كوبي ، ٢٤١/١٩٩٨ – ٢٦٥).

(١٣) كرستيان رسام: اسمه عيسى أنطوان رسام مواليد ١٨٠٨م،لم يعرف اين ولد في الموصل او حلب لكنه يعد نفسه موصلياً، أرسله والده الى روما لدراسة الكهنوت عام ١٨٢٧م،لكنه تعرض الى التسليب واستقر في القاهرة وعمل مترجم في بعثة مالطا وتميز بطيب المعشر مع الجميع تزوج عام ١٨٣٥م،تزوج من ماتليد بادجر التي كان والدها يعمل ضابط ورئيس المدرسة العسكرية، وبعد زواجه بعشرة اسابيع جند رسام ليعمل ضمن حملة الفرات الاستكشافية الى مالطا وكان اختياره بسب معرفته بالبلدان والشعوب ولغتهم. للمزيد ينظر: جون كيست ، ٦١/٢٠٠٥-٦٥) .

(١٤) اختلفت الآراء حول تفسير ذلك فقال الجندي إن اللون الأزرق حُرّم عليهم لأنه من ألوان الطاووس البارزة ، ورأى الديوه جي سبب تحريم اللون الأزرق لأنه قريب من اللون الأسود شعار العباسيين ، لذلك فهم يرتدون اللون الأبيض شعار الأمويين . بينما يعتقد أن ملابس المجوس المانوية كانت زرقاء اللون ، وقد تعرض اليزيديون إلى الاضطهاد من قبل هؤلاء لذلك فأنهم يحرمون ذلك اللون، إلا أن هذا الرأي غير دقيق لأن الديانة اليزيدية ظهرت بعد المجوس المانويين بوقت طويل . أما البعض فيعتقد أن اللون الأزرق يرمز للشيطان الذي يقدسونه ويحرم عليهم التشبه به ، . أنظر (علي التوالي : محمود الجندي،١٩٧٦/ ١٣٥ – ١٣٦) ؛ (سعيد الديوه جي، ٢٠٠٣/ ١٦٠) .